جدلية الاقتران بين الدولة و الدين في الدول العربية- المملكة العربية السعودية انموذجاً

د.احمد حسين والي[1]

(1) مـــدرس دكـــتـــور/ قسم النظم السياسية والسياسات العامة / كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين.

Ahmed Hussein Wali

drahmed@pol.na-hainuniv.edu.iq

ملخص :

ان جدلية الدولة والدين والنظام السياسي (المملكة العربية السعودية نموذجًا) التي حاولنا من خلال بحثه تقديم فرضية تؤكد وجود استراتيجية ترابط واضحة المعالم بين العناصر الثلاثة ، النظام السياسي فالدين فالدول ،بشكل عام ، وضرب مثالا على هذه الاستراتيجية مثلتها العربية السعودية.

ويعتقد أن اتحاد هذه العناصر الثلاثة كافٍ لإحداث نقلة نوعية في تفسير العديد من الأفعال التي تؤثر على أداء النظام السياسي في المملكة العربية، ولكن هناك تمييز لصالح المملكة. في أنها وفرت اتحادًا في التكيف مع عنصري الدين والدولة في خدمة النظام السياسي لما لها من تأثير على طبيعة المجتمع والنظام الاجتماعي هناك.

من المسلم به أن هناك خصوصية لكل دولة في تبني نموذج النظام السياسي الذي هو انعكاس واضح لطبيعة نظامها الاجتماعي، وكذلك التعبير عن خصوصياته الدينية والثقافية، وهذا مؤشر في طبيعة النظام السياسي في المملكة العربية، وكذلك أثر الروابط القبلية الراسخة هناك، والتي تم تكييفها في توليفة تعكس نجاح استراتيجية الرابطة التي ذكرناها في متن البحث.

الكلمات المفتاحية: جدلية، الاقتران الدولة، الدين، النظام

The Dialectic Relationship between State and Religion in the Arab Countries – Saudi Arabia as a Model

Dr. Ahmed Hussein Wali

ABSTRACT

This research tries to provide a hypothesis that emphasizes the existence of a strategy of conjugation between three elements: the state, religion, and political system in general, and gives an example of this strategy, which lies in the Kingdom of Saudi Arabia.

It is believed that the union of these three elements is enough to make a qualitative shift in the interpretation of many of the acts affecting the performance of the political regime in the Kingdom of Saudi Arabia. But there is a distinction for the benefit of the Kingdom of Saudi Arabia in that it has provided a union in the adaptation of religion and state in the service of the political regime because of its effect on the nature of society and the social system there.

It is recognized that there is a privacy for each country in adopting the model of a political regime that is a clear reflection of the nature of its social system, as well as expressing its religious and cultural peculiarities. This is an indication and it is observed in the nature of the political regime in the Kingdom of Saudi Arabia as well as the effect of the established tribal ties there, which is adapted in a combination that reflects the success of the association strategy mentioned in the research.

المقدمة:

تبنى الدولة كمنظومة علاقات مبنية على مجتمع قام بتفكيك علاقات التبعية بين السياسة والاقتصاد، بين العام والخاص، بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية، بين الحكام والمحكومين، الى الحد الذي انفصلت فيه الدولة عن المجتمع لتقود مرة اخرى تلتحم به، ولكن على اسس عقلانية وبحلّة جديدة. ابتدأت السلطة شخصانية ثم انفصلت عن الاشخاص عندما تمكنت من ادارة مواردها على أسس اقتصادية سليمة، ولم يكن ذلك ممكنا بدون عقلنة الانتاج وفك الارتباط بالبنى التقليدية، اذ لا يمكن الحديث عن مجتمع متحضر، الا باستخدام معاير حديثة لا تقيم وزنا لعلاقات القرابة ومنظومات الولاء، لان غايتها الانجاز المستند

على كفاية الاداء الذي يتطلب منظومات قيمية تقوم على المساواة والاعتراف بالحقوق الاساسية للأفراد. ان الدولة وليدة الحداثة وهي مبنى اداري وقانوني يقوم عليه عمل منظم لطاقم اداري يتبع في عملية اجراءات وانظمة محددة.

انمازت الأنظمة التقليدية للدول العربية في منطقة الخليج بأن رئاسة الدولة فيها هي أساسها وعمادها، وكل المؤسسات الأخرى تكون تابعة لهذا المنصب، فالاختصاصات والصلاحيات اغلبها تكون مقيدة ومحصورة بيد رئيس الدولة، ويمكن تفسير هذا الأمر بالدور التاريخي للأسر الحاكمة في هذه الدول من حيث نشأتها وقيامها، فهي تعد ذات دور اساس في قيام هذه الدول، التي لم تكن في السابق سوى قبائل قبل تولي هذه الأسر السلطة ودخولها العمل السياسي كأمراء او ملوك، او لانها لعبت دور في تحريرها بعد ان كانت مستعمرات. لذا قد نجد في تفسير سر بقاء واستمرا هذه الانظمة التقليدية مرتبط بالقيم وأنماط السلوك التقليدية وتوسيع نطاق الولاء ليصل بعيداً عن عقلنة الحياة العامة والبنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة واعتماد مقايس الكفاءة، كما هو متعارف عليها للنظم الملكية في الدول المتقدمة؛ فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم في دول الخليج ليست علاقة مؤسسية بين الملك او الامير والشعب بل هي **علاقة ابوية** بين شيخ القبيلة واتباعه. ومن جانب اخر فأن من المتغيرات التي تدفع باتجاه الاستمرارية هو قوة الامكانيات الاقتصادية، التي تعد مقوم اساسي للدولة، وبما يتوافق مع النسق الثابت لعملية الاستمرارية، التي تكاد تكون هدفاً استراتيجياً للدولة، ولذلك سعت أنظمة دول الخليج ومنها المملكة العربية السعودية الى تطويع هذا المتغير ليشكل عنصر يرفد قدرتها السياسية بمزيد من الدعم الاقتصادي. فيكون الاقتصاد هو ثالث **الاثافي** بعد دور المؤسسة الدينية في المحافظة على ديمومة النظام السياسي، اذ يأتي في اطار التزاوج المصلحي بين (الحركة الوهابية) و(حكام ال سعود)، فدعم ال سعود للمؤسسة الدينية يعد دعماً للنظام بينما تعطي المؤسسة الدينية وشاح الشرعية وذلك بأن دعمها للنظام السياسي يشكل دعماً للاسلام بحسب ما ترى. والعكس صحيح، وهو ما ستقوم عليه هذه الدراسة.

اهمية الدراسة:

تعد المملكة العربية من الدول الاقليمية الفاعلة في مجريات الاحداث الكبرى

اقليميا وحتى دولياً. كما تتأتى الاهمية لمعرفة الفهم الاكاديمي لسبل التطورات للنظم السياسية التقليدية ومنها المملكة العربية السعودية، ومن تأثير المؤسسة الدينية فيها واستخدام الدين كأستراتيجية اديولوجية لتثبيت شرعية النظام وضمان استقراره.

اشكالية الدراسة:

ان الدولة لاتعرف استقلالية تامة عن الفرد والمجتمع، فلبحث عن اقتران حكومات الدول بايديولوجيا – دينية – خاصة بها ما هو الا استيفاء متطلبات بقائها، وان تبقى الابصار شاخصة اليها خاصة في مجتمع تحدوه العصبيات، فنجد ان مؤسسوا الدولة العربية السعودية انما اخذوا بضرورات الدين لتثبيت حاكميتهم.

فرضية الدراسة:

ان حكومات الدول ومنها المملكة العربية تسعى دوما للبقاء والاستمرار، لذا كان عليها اعتماد الوسائل المناسبة في اثبات شرعية ومشروعية لقيام الدولة، فكانت لهذه الهيئة الدينية النصيب الكبير لتحقيق بناء الدولة، والتي هي بدورها متماهية معه ومنتفعة من بقاءه الى - ربما - لاجل ليس ببعيد.

المنهج:

اقتضت الدراسة على اعتماد، منهج التحليل النظمي في بحث العلاقة بين اقتران المؤسسة الدينية كاساس ومؤسس، لبناء الدولة في المملكة العربية السعودية. وكذلك من استخدام المنهج الوصفي في تقديم وعرض الجوانب المؤثرة لبناء الدولة في المملكة العربية، وفق محددات نظام الحكم فيها.

الدولة ارقى شكل من اشكال تجمع للمجتمع الانساني

اولاً : طبيعة التكوين الدولة في المملكة العربية السعودية

لعل من نافل القول ان الدولة ارقى شكل من اشكال تجمع للمجتمع الانساني، اذ هي لاتزال متوافرة على انتاج السيادة بنسبيتها، وكذا القوة والاستقلال. فالدولة كمؤسسة متماهية

ومرتبطة على الدوام مع اصول وأعراف وثقافة ولغة الامة. ففيمن رغبوا في قبول دين القيادة السياسية خاصة في بدايات القرن العشرين حيث توجد هناك العديد من الانظمة السياسية.(فوكوياما 2016. 615)، التي تحكم منطقة الشرق الاوسط في الوقت الحالي على وجه التحديد الخليج العربي، انظمة سياسية فاعلة وهي (شبه او مطلقة الصلاحيات)، وحيث نجد انهيار عدد من الانظمة في المنطقة العربية، في منتصف القرن العشرين التي سادت فيها ايضا النظام الملكي قبل ذلك (مصر،العراق،اليمن،ليبيا). أذ تعتبر عملية فهم بعض الامور المتعلقة في الحكومات لهذه المنطقة, منها لِمَ فشلت بعضها؟ ولم ساد بعضها ؟ وهو أمر يعد ضرورياً اذا ما علمنا تصدر هذه المنطقة للأهتمام الدولي. (فوكوياما 2016. 616)

يوجد في العالم نوعين من الانظمة الملكية الحاكمة، ملكية مطلقة وأخرى مقيدة، والاولى قد بدأت بالتقلص في العالم مع عدّ ان ارادة الدول بهذه الطريقة من اقدم الانظمة وهي التي اتجهت منذ اكثرمن قرن نحو الحكم الديمقراطي التعددي.

قد يحمل مصطلح الملك دلالة (التطاول- الافراط الانفراد بالحكم) احياناً او قد يحمل دلالة وثنية. إذ ان النصوص الاسلامية والتفسيرات تحوم حول ما اشارت اليه البعض من الايات القرانية، أن الحاكمية في الاصل هي لله وحده، ومن الضروري ملاحظة أن الحكام وخصوصاً الذين يريدون الحكم بالعدل، مستبعدين أهوائهم الشخصية، وممارسة للشورى على أكمل وجه، هم فقط يستحقون لقب (ملك) ذلك لان المسلمين آثروا نموذجهم المجرب وهو نموذج (الخليفة). في الواقع أخذ لقب ملك أقرب الى مفهوم الخليفة، حتى لو لم يجمع بين السلطة والشرعية الدينية الكاملة. وباختصار كان اللقب فخريا دنيوياً قد اكتسب بعدا اضافياً عندما تفاعل حكام العرب المسلمون مع الملوك الغربيين. (كشيشيان ،2013. 79)

بدأت السعودية (كدولة) موحدة تحت مسمى (مملكة نجد والحجاز وملحقاتها) على يد مؤسسها الملك (عبد العزيز آل سعود)، الذي اتخذ (الامامة) لقباً له حتى عام 1921، ثم لقب نفسه بـ (السلطان) حتى عام 1926، ليغيره الى ملك وهو لقب قريب الى العلمانية. (حمزة 1993. 391-392).

يتّسم النظام السياسي السعودي بميزة طغيان العنصر الشخصي على مجمل الحياة السياسية، إذ تتركّز جميع االصلاحيات والسلطات هي بيد الملك يشاركه فيها بعض القادة والمتنفّذين في العائلة المالكة والمقرّبين إليه. (جلود 2008. ص4). وهذا يعني حصر نطاق إصدار القرارات السياسية بيد فئة قليلة وسلب القدرة من المواطنين على المشاركة السياسية، ومن ذلك جعل النظام ذو **طبيعة أبوية** (أي إنّ القرارات والسياسات الصادرة من الأعلى ينبغي أن تكون محل إحترام وتقدير من قبل المجتمع).

فالملك اعلى الهرم في الدولة ومركز السلطة السياسية والمرجع الأعلى في كافة الشؤون السياسية والإقتصادية والعسكرية، وما يترجم هذا الدور عملياً تولّيه منصب رئيس الوزراء، إذ يكون على إتصال مباشر بالأوضاع والمسائل المختلفة وله القدرة في فرض مجمل القرارات السياسية التي تصدر عن مجلس الوزراء(نيسان .70). فضلا عن ذلك يعد الملك مركز الثقل في السلطة السياسية إلى جانب النخب الحاكمة التي تعاونه في إدارة العملية السياسية. فأذا ما إطلاقت تسميات على الملوك كالملك المؤسّس لـ (عبد العزيز)، وخادم الحرمين الشريفين منذ عهد الملك (فهد بن عبد العزيز).(كشيشيان.80)[2]، لإضفاء نوع من القدسية والتعظيم على الملك[3]. فأنه يرتّب على ذلك، غياب المفهوم الحديث لسلطة الدولة القائمة على معيار وجود المؤسّسات السياسية وإستمرارها وفاعليّتها، وظهور مايعرف بـ «شخصنة سلطة الدولة»، وإلتصاق سلطة الدولة بشخص الحاكم وعائلته وعدّها مُلكاً له وليس إختصاصاً يمارسه.(الاسود1992 .459). ممّا يجعل

(2) في منتصف القرن العشرين سقطت عدد من التي كان نظامها السياسي ملكيا مطلقا في بعض الدول العربية والاسلامية، فمصر عام1952، والسودان عام1956، والعراق في عام 1958، وكذلك اليمن `عام 1962، وتلاها افغانستان 1973, وايران عام1979, اذ افتقرت هذه النظم الملكية الى الشرعية الدينية، والتي استبدلت الى الجمهوريات، وللمفارقة فقد اصرت هذه النظم السياسية الجديدة على سمات التقوى في حاكميتها, وبعد عدة عقود اجتازت المعارضة الاسلامية والعلمانية مرة اخرى النظم الملكية، لانها فشلت في التمسك بالشريعة، اضافة لاسباب اخرى، مما ادى الضغط على الحكام المتعاقبين لإظهار شرعيتهم الدينية , فقد تخلى الملك فهد عن لقب ملك عام 1986الى لقب خادم الحرمين الشريفين, وكان لهذا التخلي استجابة مقننة لنهضة اصولية اسلامية. للمزيد ينظر كشيشيان ،جوزيف, السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية. مصدر سبق ذكره,ص80 .

(3) ان مصطلح «الملك» غير مرغوب بهِ لانه يطلق على الله (جل جلاله) وحده، وقد استعمله الحكام غير المسلمين، وهو دال على العصور الاولى للإسلام، فعمل رجال الدين على تغيير تلك الصورة لحيازة الشرعية في العالم الاسلامي، ولأجل ذلك استعمل مصطلح «خادم الحرمين الشريفين» ليطلق على ملك السعودية بما يحويه من تواضع وتقرب الى الناس. ينظر: هادي ، احسان محمد ، (مفهوم الثقافة الياسية، سلسلة مفاهيم الاسس العلمية)، ط1،مصر، 2008 ، ص47.

القرارات السياسية المهمّة في المملكة تنبع من داخل السلطة السياسية المتمثلة بالنخب الحاكمة وعلى رأسها الملك الذي يؤدّي دوراً مركزيّا ليس لمكانته الوظيفية في النظام السياسي فحسب، وإنما بسبب رصيد الولاء الذي يناله من اغالبية أفراد المجتمع.(نيسان ، 56).

يتّسم النظام السياسي السعودي بميزة طغيان العنصر الشخصي على مجمل الحياة السياسية

لقد ظهرت المملكة كدولة موحدة تحت مسمى ''مملكة نجد والحجاز وملحقاته,, بعد ان سيطرت قوات عبد العزيز على الحجاز وأبعد (الشريف حسين امير مكة والحجاز) منها الذي كان قد بويع بالخلافة و كان ابنه الامير علي كان اميراً على الحجاز. وبعد ان تمت له السيطرة على معظم انحاء المملكة لقب نفسه (اماماً) حتى عام 1921، ومن بعد الى لقب (سلطان) على ما كان عليه السلاطين العثمانيين، وكان ذلك حتى عام 1926، ليغيره بعد ذاك الى ملك وهو اقرب الى العلمانية وتأثراً بالممالك الاوربية (هادي ، 75).

والملك يعد هو مركز العملية السياسية في المملكة فهو يملك ويحكم، وعليه يطبق مبادئ الشرعية وقوانينها. كما له ان يمارس السلطة القضائية وهو الشخصية الاولى في البلد، وأمام المسلمين منه تنبع جميع السلطات واليه تنتهي، فضلا عن أنه شيخ القبائل وسيدهم، ومن ثم هو ما يمكن اعتباره مصدر القرارات وصانعها.(الحارثي ،2021. 27)

والملك يعد هو مركز العملية السياسية في المملكة فهو يملك ويحكم

يتم اختيار الملك من قبل الملك الذي سبقه إذ يوليه العهد و تجري الموافقة عليه من قبل العائلة والعلماء والقضاة (بما يعرفون باهل الحل والعقد)، وقد جرى تقليد المملكة في ان تكون ولاية العهد من الاخ الاكبر الى الاخ الاصغر بحسب وصية الملك المؤسس (عبد العزيز)، وقد استمر هذا التقليد عرفاً، حتى

تم تقنينه عام1992 بموجب النظام الاساس للحكم وفق المادة الخامسة منه التي حددت طبيعة تثبيت اليات الحكم اختيار الملك وصلاحياته في الحكم (يكون الحكم في ابناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الابناء ويبايع الاصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله) بأنه من ابناء المؤسس، ويبايع الأصلح منهم للحكم.(النظام الاساس .م5) ويعتبر الملك (سلمان بن عبد العزيز) اخر الاخوة كملك لابناء الاب المؤسس، فقد ولى ابنه (محمد) ولاية العهد في 2017 بعد اقرار هيئة البيعة السعودية باعفاء (محمد بن نايف بن عبد العزيز)، وهنا انتقلت المملكة الى الجيل الثالث. اذ انتهت العمل بالوصية للمؤسس عبد العزيز، والمتوقع ان تستمر فقط بين الابناء، كما هو في اغلب النظم الملكية.

على الرغم من عدم وجود الاحزاب السياسية في المملكة السعودية. ولا تسمح بوجود تكوين الاحـزاب السياسية، او يسمح بالترشيح في الانتخابات او العمل على ارض الواقع في هو ما ادى بالسعودية ولعقود عدة من احكام السيطرة على النظام السياسي في البلاد.(كشيشيان ،58) ، الا ان ذلك قد لا يدوم طويلا بسبب التهميش الذي تعيشه بعض فئات المجتمع السعودي، والشعور بالاضطهاد والابتعداد عن ادارة الدولة، فمن الممكن ان تظهرمن هذه الفئات المطالبة بالتغيير والديمقراطية، كما حصل في الـدول العربية بعد عام 2011. ان الشرعية الايدولوجية التي يستند اليها النظام السياسي السعودي، نابعة من الرؤية الدينية الخاصة بتنظيم المجتمع، فَلَطالما قدم النظام السعودي نفسه حامياً للعقيدة الاسلامية، مروجاً بذلك لتطبيق الممارسات الاسلامية في البلاد، ومساعداً على نشر الايمان في اجزاء اخرى من العالم، اذ يصاغ ادعاء الشرعية عادة بعبارات اسلامية عامة تؤدي

ان الشرعية الايدولوجية التي يستند اليها النظام السياسي السعودي، نابعة من الرؤية الدينية الخاصة بتنظيم المجتمع

فيها الاماكن المقدسة دور الرموز الاسلامية بمظاهرها المختلفة (ابراهيم واخرون ،2015 . 55).وهي نفسها تعد مصد لدخول اي فكر او ايديولوجيا ثانية الى البلاد.

لذلك يمكن اعتبار أنّ حسبان السلطات السياسية التقليدية – ومن ضمنها المملكة السعودية ليست فردية بقدر ما هي جماعية، إذ يكون الحاكم في قمّة العلاقات الشخصيّة والعائليّة والقبليّة المنطلقة من رأس الهرم الذي يضم الملك ثمَّ أشّقائه، فأفراد الأسر الحاكمة، فالمرتبطين بها عن طريق الزواج، فشيوخ القبائل المتحالفة، وصولاً إلى عموم الشعب القابل والقانع بثقافة الخضوع والذين رغبوا في قبول دين القيادة السياسية بهذا الحكم. (الزيدي .2004 .71)

وفي الاعم الاغلب يكون الحاكم دائماً من حوله أفراد عائلته والمقرّبين إليه، وهم بدورهم لهم مجالسهم الخاصة وتحالفاتهم الذاتيّة بالمصاهرة أو بالقربى، ممّا يؤدّي إلى خلق هرميّة ذات قوة متماسكة داخل المجتمع السعودي

وفي الاعم الاغلب يكون الحاكم دائماً من حوله أفراد عائلته والمقرّبين إليه، وهم بدورهم لهم مجالسهم الخاصة وتحالفاتهم الذاتيّة بالمصاهرة أو بالقربى، ممّا يؤدّي إلى خلق هرميّة ذات قوة متماسكة داخل المجتمع السعودي نواتها النخب الحاكمة التي تكون قادرة على التأثير في المجتمع، بحكم تماسكها الداخلي وهيمنتها على جهاز الدولة. فعملية صنع القرار أصبحت تعتمد على مدى الإقتراب من بؤرة السلطة السياسية، بمعنى مكانة الشخص من الحاكم وهي بدورها التي تحدّد القدرات الفعلية لهذا الشخص من حيث التأثير السياسي بصرف النظر عن التخصّصات المهنية والرسمية. وتبعاً لذلك بقيت عملية صنع وإتخاذ القرارات السياسية في المملكة العربية السعودية حبيسة شبكة ضخمة من العلاقات الشخصية أو العائلية يُمسك الحاكم والأسرة المالكة بخيوطها من أجل الحفاظ على التوازن والاستقرار السياسي(اليكس. 2002 . 693) .

وقد نجد ان الطريقة التي تمَّ عبرها الوصول إلى السلطة

والمحافظة عليها في بُـنية النظام السياسي وطبيعة علاقته مع المجتمع، أنّها كانت عن طريق الإستيلاء بالقوّة، فإن كيان مبدأ النظام الحاكم مع المواطنين قامت على أساس القوة والإستعلاء والإقصاء والشّك في الآخر ورفض مشاركته السياسية. (الزيدي 35).

وإستناداً إلى ذلك، فمن الطبيعي أن يتمَّ أحتكار السلطة السياسية من قبل العائلة المالكة بشكل مطلق، ورفضها الإعتراف بحق المجتمع في السلطة أو بإعتباره مصدراً لها، إذ لم يعد موضوع حق (آل سعود) ولا يوجد اي مدى لصلاحيات الملك ليست محلاً للنقاش أو الحوار بين أفراد المجتمع، الذين يجب عليهم البيعة والطاعة للنظام الحاكم. فالأحتكار السلطوي في دول الخليج ومنها المملكة السعودية، اذ منذ بدأت اللحظلات الأولى التي شهدت بروز النخب الحاكمة، وصعودها إلى سدّة الحكم في تواريخ متقاربة نسبياً، وتحديدا التي تؤرّخ بالربع الثاني من القرن التاسع عشر، وقامت بعضها بتعزيز سلطتها عبر عقد إتّـفاقيات الحماية البريطانية .(ايدام ،2015 . 93-94).

لذلك تشكّـل إدراك لدى المواطن السعودي بأنّ السلطة الحقيقية هي ليست سلطة الدولة، وإنما من يمارسها، ويكون الـدور البارز فيها للنخب الحاكمة التي وكأنّـها هي مؤسّسات سياسية وتملك الدولة. اذ يقر نظام الحكم في الباب الثالث وهـو دستور البلاد ينص «الاسـرة هي نواة المجتمع السعودي. ويربى أفرادهاعلى اساس العقيدة الاسلامية وما تقتضيه من الولاء لله ولرسوله ولأولي الأمر.»(المادة9 : نظام الحكم الاساس).

تشكّـل إدراك لدى المواطن السعودي بأنّ السلطة الحقيقية هي ليست سلطة الدولة، وإنما من يمارسها

إنّ مواد الأنظمة الرئيسة الثلاثة وفق الباب السادس من نظام للحكم الاساس تنص المادة (44) على: «تتكون السلطات

في الدولة من – السلطة القضائية – السلطة التنفيذية –السلطة التنظيمية وتتعاون هذه السلطات في اداء وظائفها وفقاً لهذا النظام وغيره من الانظمة والملك هو مرجع هذه السلطات» .اذ يظهر الدور شبه المطلق والصلاحيات الواسعة للملك كمرجع لكل السلطات، إذ جاءت هذه القواعد القانونية من أجل تكريس شرعية الأمر الواقع، وقراءة فاحصة لنظام الحكم تبيّن سطوة الملك على جميع مفاصل الدولة: فموجب المادة (5-ج) يختار الملك وليَّ العهد ويعفيه بأمر ملكي، وكذلك ال م/(50) تقضي بأنّ الملك هو المعني بتنفيذ الأحكام القضائية، والمادة (52) تمنحه حق تعيين القضاة وإقالتهم بأمر ديواني ، وبموجب م/ (56) فإنّ الملك هو رئيس الـوزراء، وم/ (57) تنص على صلاحيته في تعيين الـوزراء وإعفائهم بأمر ديواني ملكي، ونفس المادة الفقرة(ب) تمنح الملك بأن المسؤول عن الــوزراء لتطبيق الشريعة الإسلامية، والفقرة (ج) تمنحه حق حل مجلس الـوزراء وإعادة تشكيله، ووفق م/(60) الملك هو القائد الأعلى لكافة القوّات العسكرية، الى غيرها من الصلاحيات التي يتولاها الملك.[4]

الملك هو القائد الأعلى لكافة القوّات العسكرية

ويتبيّن مما تقدّم حجم المكانة والصلاحيات الواسعة التي لدى الملك في المملكة السعودية عندما يتولى ممارسته السلطة السياسية، إذ عكس النظام الأساسي للحكم على وجه الخصوص في (1992) ذلك، وكأنّ الدولة كلّها أمست تحت تصرّف الملك في ظل إبعاده عن أيّـة رقابة أو سلطة ممكن إن تُحاسبه أو تُسأله.

(4) يراجع النظام الاساس للحكم (دستـور المملكة العربية السعودية)

كما نجد انه وبعد وفاة (الملك عبدالله) عام 2015ومن بعده وتولي (الملك سلمان بن عبد العزيز) مقاليد الحكم، قام باجراء عدة تغييرات، منها اعادة تشكيل مجلس الوزراء بصورة تكاد تكون غير مسبوقة في تاريخ المملكة، سواء على مستوى إحداث

تعديل وزاري واسع مع منح دور لكفاءات وعناصر جديدة، واعطاء مناصب وزارية مغايرة عن السابق، ليس على مستوى احداث تغيير في شاغلي بعض المناصب الرئيسية فقط، مثل التغيير لامراء بعض المناطق ورؤساء بعض الجهات التنفيذية، فضلاً عن الغاء عدد من المجالس واللجان والهيئات العليا واستبدالها بمجلسين يرتبطان تنظيمياً بمجلس الوزراء، وهما مجلس الشؤون السياسية والامنية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بهدف رفع مستوى الاداء، وضمان المزيد من التنسيق بين الاجهزة والمؤسسات الحكومية.(ابراهيم ،2015 . 4)

وعلى الرغم من التأكيد على دور الملك المحوري في الحياة السياسية السعودية، إلّا إنّ السلطة القابضة لا تتركّـز في الواقع بشخصه فقط، كذلك هناك قوى مؤثّرة عليها ومتفاعلة معها عند صنع وإتخاذ القرارات السياسية تتمثل بالعائلة المالكة وهيئة كبار العلماء والوجهاء والتكنوقراط (مكي ،2010 .163).

وعلى الرغم من التأكيد على دور الملك المحوري في الحياة السياسية السعودية، إلّا إنّ السلطة القابضة لا تتركّـز في الواقع بشخصه فقط

اذ تعد هذه القوى فريق عمل متكامل إلى جانب الملك من أجل تكريس مركزية السلطة السياسية التي تُسهم في إدامـة شرعية الأمر الواقع لضمان الاستقرار السياسي النسبي وإستمرار حكمها في النظام القائم أطول مُدّة ممكنة. فالقرارات السياسية ذات الأهمية تصدر من الملك بعد مرورها من خلال اللجنة العليا لمجلس العائلة المالكة – تأتي هذه اللجنة بعد الملك مباشرة من حيث الأهمية وتتكوّن من كبار الأمراء وتعمل كحلقة وصل بين الملك وباقي أفراد العائلة المالكة – لأنّ عملية إتخاذ القرارات تتطلّب من الحاكم التوفيق بين الإتّـجاهات المتعارضة تحقيقاً للإجماع الذي يمثّـل جوهر استقرار السلطة السياسية في المملكة العربية السعودية.(جلود ، 16-17). ومن الطبيعي إنّ سياسات العائلة المالكة لن تكن مُلزمة للملك، إلّا أنّـه يمكن ان يأخذ بها حفاظاً

على مركزيّة السلطة السياسية من التصدّع، وبخلافه عندما لا يكون هناك إجماع داخل العائلة المالكة فإنّ ذلك قد ينعكس سلباً على مستوى الاستقرار السياسي والمجتمعي.

ثانياً : الاسس الفكرية للمؤسّسة الدينية في ترسيخ شرعية حكومة الدولة

لم تعد بعد النظرية الدينية تأخذ تأسيساً للدولة، او اصل الدولة الا انها رسخت للسلطة التي كانت بالاكراه مرة والاقتناع اخرى، فلقد عمدت في الكثير من الاحيان لدعم السلطة او السلطان. وكثيراً ما نجد انها وفرت المعتقدات لاقناع العامة بالولاء والطاعة لتلك السلطة.(ماكيفر ،1966 . 61) فالدولة كمؤسسة تكون دوما مرتبطة مع اصول واعراف وثقافة ولغة الامة.

من الصعوبة إدراك وفهم ظاهرة الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية بعيداً عن إستيعاب البعد الديني ودوره في تأسيس المملكة بعدّها مشروعا سياسياً – دينياً في آنَ واحد

فالبناءات الاجتماعية تستند في الاعم للمعتقدات والمتغيرات الحادثة في بيئة وبنية المجتمع، حيث المجتمع وهو يتنفس المعتقدات كالهواء، فهي تؤثر في طبيعة الافراد والمجتمع والاقتصاد والحياة السياسية وتحفز الجماعات الدينية القدرة على التنظيم الجماعي. (اليكس ، 203)

في بدايات القرن العشرين نجد ان العديد من الانظمة السياسية ترى في نفسها بديل عن الديمقراطية منها ايران وبلدان الخليج العربي وروسيا الاتحادية والصين.... الا ان الملكيات في بلدان الخليج العربي تعد حالة استثنائية. فالحياة السياسية تكاد تكون متوقفة في صيغتها الحالية، وقد يرجع في جملته ايضا الى مصادر الطاقة الكبير التي تمتلكها، مضافاً اليه توافق دولي عليه، في اثبات ذلك المقدار دولياً.(فوكوياما.، 691)

من الصعوبة إدراك وفهم ظاهرة الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية بعيداً عن إستيعاب البعد الديني ودوره

في تأسيس المملكة بعدّها مشروعا سياسياً – دينياً في آنً واحد، ذلك أن نشأة المملكة ارتبط بحركة ودعوة إسلامية قدّرت لها ظروف عديدة النجاح نسبياً والإستمرار السياسي حتى وقتنا الحاضر.

ويرجع سر العلاقة بين مؤسسي السلطة المركزية في المملكة، ورجال الدين الحنابلة ان مؤسسات الدولة تمثل افضل التقاليد الدينية – القبلية، اذ يصنف النظام السعودي ضمن الانظمة الملكية المطلقة، وعلى الرغم من عدم وجود دستور لم يأخذ شرعيته ودوامه من استفتاء شعبي، ولان الشعب هو صاحب السيادة غير ان السيادة وفق هذا الدستور هي كلها محصورة ضمن الارادة الملكية، فما يعرف بالقانون الاساسي للحكم لعام 1992،جاء فيه رسمنا بما هو ات....

يصنف النظام السعودي ضمن الانظمة الملكية المطلقة، وعلى الرغم من عدم وجود دستور لم يأخذ شرعيته ودوامه من استفتاء شعبي

الا ان السعودية تعد القرآن والسنة النبوية اساساً ودستوراً لها . (المادة 1من نظام الحكم) ويتولى الحكم في السعودية آل سعود منذ تحالف الامير محمد بن سعود (الذي رفع لواء الناحية السياسية)، والشيخ محمد بن عبد الوهاب وهو ما يعرف بتحالف الدرعية سنة 1744.(هادي 2015 .74) ان نظام الحكم في اي مجتمع من المجتمعات ما هو الا نتيجة للتفاعل بين مجموعة واسعة من العناصر المادية والمعنوية. من جملتها الجغرافية، والاجتماعية, والاقتصادية، والتقاليد،..... فالمملكة العربية ايام نشأتها الاولى كان مجتمعها في اغلبه قائم على البداوة والرعي، وأن العصبية القبلية قد تكون من الاسباب الاولى لتأخر قيام (الدولة) او تشكيل نظام سياسي يجمع شتات الدولة. فالعلاقة المتناعمة اذن تعتمد النظرية السياسية البرغماتية منذ منتصف القرن الثامن عشر، وعلى افتراض ان هذه الحكومة هدفها ان تصون الاسلام(الحارثي ، 205) في صون الشريعة وفي اثبات تعاليمها وذلك ان الولاء

الغالب كان للقبيلة مضافاً اليه ايضا غياب شعور الانتماء الى الوطن.(هادي ، 2015 95) فكان التحالف الاستراتيجي الوهابي القائم على المذهب الحنبلي – والسلطة الملكية في السعودية بمثابة مشروعاً طموحاً يقوم على أساس التصاهر بين الغايات الدينية العليا والأغراض السياسية الخاصة من أجل ترسيخ بُنية النظام السياسي السعودي.(جلود، 97).

ولقد نهج (محمد بن عبد الوهاب) على خطى ابن تيمية، ولم يكتفِ بالدفاع عن آراءه بل سعى إلى تطبيقها، وبها فقد نجح نسبياً لترسيخها في الواقع السعودي الملكي، خاصة تلك التي تتعلّق بالمجتمع والدولة، وركّز على الفكرة التي تدعو إلى التعاون بما يعزز مكانه ونشر اراءه اولاً بين أهم فئتين في المجتمع هما (الأمراء والعلماء)(ملي ،2004 ، 94). وقد تمَّ ترجمة التعاون بين الطرفين في نجد عام 1744، الذي يمثل حجر الزاوية في التحالف الوهّابي – السعودي الذي قامت على أساسه وما تزال. إذ دعا (محمد بن عبد الوهاب) إلى طاعة الحاكم حتى لو كان جائراً او فاسقاً، ما لم يأمر هذا الحاكم بمعصية لله ، وأن جاء إلى السلطة بقوّة السيف، وهذا ما أثّر على المؤسّسة الدينيّة القائمة لإعتمادها إلى الفكر السياسي الوهّابي(ايدام ، 98-103). بحيث لايجوز مخالفته أو مُحاسبته عمّا يزاوله فيما يشاء من الأعمال، وإن تعارضت مع مصالح المجتمع، لأنّ مخالفة الحاكم أُولي الأمر في الأدبيّات الوهّابية، فهي تعد خط أحمر تؤدّي بمعاريضها إلى المسائلة الشرعية والقانونية. ويؤكد هذا المعنى اليكسي فاسيليف: (تتضمّن مؤلّفات مؤسّس الوهّابية أحكاماً لا لبس فيها، وهي تجسّد مصالح الوجهاء، وموجّهة ضد الفقراء، فالجمهور البسيط يجب أن يخضع لأصحاب السلطة ... وإن عذاب الجحيم من نصيب كل متمرد على الأمراء).(اليكس، 1995 .(91.

ومن العوامل الحاسمة في بناء الدولة ، هو ما يكون موازي لبناء الامة، وكثير ما قد تكون عنفية واجبارية جرت في اغلب البلدان (فوكوياما ، 2016 ،243) وهذا مخالف جدا لقول جون لوك، فلا تولد الدولة من غير الحرية، لانها لا تقوم على الفرد والمجتمع المدني واللذان يتوقف كيانهما على الدولة، وأن بدا انهما سابقان على الدولة.(لوك ،1959 ، 267)

وتشير دلالة بناء الدولة الى ايجاد مؤسسات متعينة – جيوش، شرطة، بيروقراطيات، وزارات ....الخ وبالمقابل يتمثل بناء الامة في خلق او ايجاد احساس بالهوية التي يتجه ولاء الافراد اليها. وان لمكانة المملكة العربية السعودية الدينية في العالم الاسلامي وما لقدسية الحرمين فيها، وهو ما استغلته المؤسسة الدينية في ادوار الحفاظ على هوية هذه الدولة وفيما رسخ للنظام، فقد اشار ابن خلدون لمثل هذا المعنى (ان العرب لا يحصل لهم الملك الا بصفة دينية، من النبوة او الولاية او اثر عظيم من الدين، ولعل السبب في ذلك انهم كانوا لخلق التوحش اقرب، فهم اصعب الامم انقياد بعضهم لبعض. وللغلظة والانفة وبعد الهمة والمنافسة على الرياسة، فقلما تجتمع اهواءهم، فأذا كان الدين او الولاية كان هو الوازع لهم من انفسهم فذهب خلق الكبر والمنافسة منهم فسهل انقيادهم واجتماعهم.)(96، 98)

وتشير دلالة بناء الدولة الى ايجاد مؤسسات متعينة – جيوش، شرطة، بيروقراطيات، وزارات .... الخ وبالمقابل يتمثل بناء الامة في خلق او ايجاد احساس بالهوية التي يتجه ولاء الافراد اليها

إنّ المؤسّسة الدينية في المملكة إذن وقد أرتكزت على الفكر السياسي الوهابي الذي حين يبرّر إستبداد الحكّام وسطوتهم على المجتمع، وسعت إلى خلق إطار سياسي يقوم على إضفاء الشرعية الإسلامية على النخب الحاكمة وتعزيز مكانتها السياسية، فأفضى إلى تركيز السلطة بيد (آل سعود) المتحالفين مع المؤسّسة الدينيّة الوهّابية بقيادة (آل الشيخ)، ومن بعد الإبتعاد عن إمكانية التواصل مع المجتمع بعلاقات ديمقراطية إلّا بالحدود التي تحافظ على استقرار الوضع الراهن (ايدام ، 105).

وبهذا الصدد تشير الباحثة مضاوي الرشيد: «ركّز المشروع السعودي الوهّابي منذ البدء على إتّهام المجتمع بالشرك، لذلك لابدَّ من تطهير دينهم وتصحيحه، ففرض عليهم ذلك الإذعان لرغبة آل سعود السياسية، ولم يعد الخروج عليهم

العمل السياسي فحسب بل معصية وإنتهاك لمبادىء التوحيد، فأصبحت طاعة أُولي الأمر فرضاً وجـزءاً من عبادة الله» (الرشيد ،2009 ، 18)

. كما تؤمن بأنّ الوهّابية تساوي بين طاعة الله والرسول وطاعة أولي الأمر من الأمراء والعلماء، وإنّ تلك النظرة تعطي معنى اوضح لمسألة الخضوع للحاكم مكانة وقدسية وتزيل أيّ تشكيك في دور أُولي الأمر، وهو ما يُشجّع الإذعان التام لهم ويعيق الإنتقادات التي قد تتناول سلبيات الحكّام (الرشيد ، 85).

عملت المؤسسة الدينية كما السابق ومنذ النشأة لهم وللدولة، تحت مضلة السلطان، وليست نداً بالمقابل. فله نفوذه وقوته داخليا وخارجياً. لذا قد تواجه هذه الهيئة مصيراً غامضاً بعد تقلص دورها، وان تأثير المحافظين المتشددين كان دوما مبالغ فيه، فمما يلاحظ ان الحكومة السعودية اعطت شيء من الحرية للفتيات ومن قيادة المرأة للسيارة وغيرها من اجراءات الانفتاح كما يسمى، ومن فتح لدور السينما، وتنظيم الحفلات داخل المملكة، كذلك من حل ما يعرف بالشرطة الدينية {هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر}.(المنعم ،2021 ، 25)

من المتغيرات الدولية التي واجهتها المملكة العربية في مراحلها الاخيرة، عدم امكانية الوقوف لمواجهة مصطلح الاسلام السياسي

فالدولة هنا قـادرة على الدفع باتجاهات التغيير من الداخل دون توقع اي رد فعل يخشى منه. وهو ما يعبر عن رأي وتيار عام يذهب الى التأكيد ان هذه الهيئة ليست موازية بل تعمل تحت مظلتها فحسب. وما يؤاخذ على هذه المؤسسة هو اندماجها واستسلامها.(هادي ، 2021 ، 30)

فمن المتغيرات الدولية التي واجهتها المملكة العربية في مراحلها الاخيرة، عدم امكانية الوقوف لمواجهة مصطلح الاسـلام السياسي. الـذي استخدمه الغرب حين وصيفت ب التطرف والارهـاب، ولكل النظم والحركات السياسية، التي

لا تؤمن بالاسلام نظاما متكامل للحكم. بعدما هم (دول عالم الشمال)، قد فرغوا وانتهوا الى تحجيم رجال الاكليروس والكنيسة في القرن السابع عشر على اثر ظهور معاهدة ويستفاليا.

ثالثاً: ترسيخ شرعية الدولة السعودية من قبل المؤسسة الدينية:

لقد اعتمدت المؤسّسة الدينية في المملكة من المدرسة الوهّابية التي رسّخت لمبدأين (التعيين والغلبة) في تشكيل السلطة السياسية وإبتعدت عن اي منطق للاختيار والتعاقد او الحكم بالشورى، فالحاكم لايستمد سلطانه أو سيادته من الأمّة التي يمثلها، وإنما تنعقد له الإمارة وفق ثلاثة مصادر هي (القبيلة والاسرة الحاكمة والمؤسسة الدينية) ثمَّ للتوارث والبيعة، ولا يوجد دور لأهل الحل والعقد كما يعرفون بهذا الاسم وهم (العلماء، رؤساء المحاكم، القضاة، أعضاء مجلس الوزراء، أعضاء مجلس الشورى) – إلّا لإضفاء الشرعية على الإمارة المفروضة(كوثراني .2017).

اعتمدت المؤسّسة الدينية في المملكة من المدرسة الوهّابية التي رسّخت لمبدأين (التعيين والغلبة) في تشكيل السلطة السياسية

أي إن القاعدة الدينية للدولة – وان السلطة باتت لا تسمح بوجود احـزاب او جماعات ضغط، او مؤسسات المجتمع المدني فان وجود مؤسسات اوهيئات، مثل الاسرة الحاكمة مهمة بالنسبة للنظام في السعودية وفي رسم سياساته قريبا من مجتمعه، اذ تساهم هذه وغيرها من المؤسسات غير الرسمية في المملكة، لمعرفة متطلبات البلاد ومن ردود الافعال (التغذية العكسية) ومن اسداء النصح، والعمل على تصحيح السياسات حيث تحوّلت الدولة معها الى جهاز لتنظيم المصالح العمومية، دون المشاركة السياسية، إذ تُسيطر فئتين بصفة شبه تامّة على مجال الدولة وتنظيم شؤون الحياة فيها، هما (الأمراء والعلماء)، فالنخب الحاكمة لهم حق ممارسة الادارة السياسية والعامة،

والعلماء لهم حق ممارسة الدعوة الدينية، وهناك واجبات متبادلة بين «الدولة – السلطة» وبين المجتمع. أن ترابط العائلة المالكة على الامن الداخلي، فلو حدث اي تغيير في الداخل فقد يكون الامر مسيطر عليه وأن التغيير لايكون جذريا او حتى ثورياً، فيذكر هنا ايضاً ان الامراء قد عاهدوا الملك عبد العزيز قبيل وفاته بحل أمورهم داخلياً.(عبد المحسن . 2021 ، 73)

ويمكن وصف دور المؤسّسة الدينية الداعم لاستقرار العائلة المالكة بأنه (بدعة سياسية)، إذ تشير الباحثة مضاوي الرشيد:»إنّ الوهّابية دعمت بُدعتين من أكثر البدع السياسية المثيرة للجدل والمُسيطرة في الوقت عينه على التأريخ الإسلامي، وهما ما تتمثّلان في الحكم الوراثي وفي الولاء التّام للسلطة السياسية، وذلك في محاولة الوهّابية حماية نفسها من إبطال الدعوة الدينية، فحرمت الجماعة المُسلمة في نهاية الأمر من حقّها في إبداء رأيها في القضايا العامة فضلا عن السياسية» (الرشيد . 83).

يمكن القول بأنّ تحالف المؤسّسة الدينية مع النخب الحاكمة مثّل عامل مهم في بقاء الشريكين السياسي – الديني إلى الوقت الحاضر

وهنا يمكن القول بـأنّ تحالف المؤسّسة الدينية مع النخب الحاكمة مثّل عامل مهم في بقاء الشريكين السياسي – الديني إلى الوقت الحاضر، إذ أقتنعت النخب الحاكمة بأنه لايمكن الإستمرار والتوسّع وإرساء شرعيتها من دون الإعتماد على الهيئة الدينية، ولا يمكن للأخيرة أن تستمر في نشر دعوتها، ما لم تعتمد على قوّة تدعمها سياسيّا وماليّاً، لذلك كان الرجوع إلى الرؤية الوهّابية يقتضي ان يتماشى مع توجّهات السلطة السياسية المتمثلة بترسيخ بقائها ودعم الاستقرار في الحكم بكل براعة عبر دمج القضيّة الدينية بالطموحات السياسية.(روبنسون ، 1988 .237)

إن سياسة الإعتماد على المؤسسة الدينية في دعم استقرار النظام السياسي، طبّقها الملك (عبد العزيز بن سعود) خلال

حكمه (1902-1953) قبل توحيد المملكة العربية السعودية ولسنوات عديدة بترسيخ مرجعية (آل الشيخ)، بوصفها إمتداد للتحالف التأريخي بين الطرفين. وعلى أساس ذلك أنشأ الملك (عبد العزيز) قوة مسلّحة عام (1912) عُرفت بأسم (جماعة الأخوان) وتمَّت تعبئتهم بفكر ما يعرف (السلفي) عبر المؤسسة الدينية تحقيقاً لتطلّعاته السياسية، وعندما بدأت هذه القوة تكون خطرعلى استقرار حكمه، عندئذ إستعان بالمؤسسة الدينية نفسها بتخلّص منها في معركة السبلة عام (1929)(ملين . 135-136) وهذا يعني إنّ المؤسسة الدينية يتمَّ توظيفها في كل مرة ليتم دعم استقرار النظام السياسي القائم، إذ تمكّن الملك من الاستعانة بمجموعة من العلماء المُلتزمين ظاهرياً بالعقيدة، وإشراكهم ايضا في الشؤون المختلفة السياسية والإقتصادية والإجتماعية. ولمنع حدوث أنقسام بين العائلة المالكة والمؤسسة الدينية، أصدر الملك عبد العزيز في مطلع الخمسينيّات من القرن العشرين قرار يحقّق من خلاله نوعاً من السلّم الوظيفي بين علماء الدين، حين إعتبر مفتي الديّار في المملكة بمثابة رئيس للعلماء، كما وحُظيّ رئيس جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في العاصمة (الرياض) بهيبة خاصة اخرى، ومنح رجال الدين البارزين إعتبارات خاصة ميّزتهم عن الفئات الإجتماعية الاخرى(اليكسي . 336).

علماء الدين في السعودية يصنفون الى اكثر من تيار ديني قريب من السلطة

وعلى ما يبدو ان علماء الدين في السعودية يصنفون الى اكثر من تيار ديني قريب من السلطة، اذ ياتي في المقدمة كبار العلماء المرتبطين بالسلطة، والذين يتولون مناصب الافتاء، وهم الذين يقرون بتأييد القرارات المتخذة، ثم تليهم مجموعة اخرى من العلماء يقرون بتأييد ومباركة القرارات من الناحية العملية، كما ان هناك مجموعة ثالثة يشككون بشرعية القرارات، ومن ذلك فقد تكون السلطة تستمد قوتها من علماءها، الا انه بعد رحيل

الشيخين عبد العزيز بن باز وصالح بن عثيمين، قد اصبح هناك علماء من خارج المؤسسة الدينية الرسمية يظهرون الى الساحة كالشيخ سلمان العودة والشيخ سفر الحوالي، وربما ان المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ لم يتمكن من ملئ الفراغ الذي خلفه رحيل الشيخين(جلود ، 304).

وبعد ان بينا مدى تأثير العامل الديني في السعودية، وما للعامل الديني من قوة تأثير على الاسرة الحاكمة- وان الصلاحيات المخولة لها في فرض افكارها داخل المجتمع وتطبيق احكامها ولو كان بالاكراه بدعوة ان هذه الاعمال مخالفة للشريعة وخروج عن الملة وجعل اي مطالب بالمزيد من الحرية او في التغيير، بانها مخالفة للقرآن والسنة كون انهما الدستور الذي تستند عليها الدولة.(هادي ،2020 ، 32)

رابعاً: استراتيجية الاقتران بين المؤسسة الدينية والنظام الملكي في المملكة العربية السعودية:

الدولة - كما يرى انطونيو غرامشي- لا بد ان تبنى على عنصر اخر غير الحق الشرعي في احتكار واستخدام القوة، الا وهو **ايديولوجيا وهوية** الدولة القائمة المؤسسة على نسق من الافكار المعيارية. .(ملي .215) فالايديولوجة هي ما يستوعبه المواطن ويترجمه بعد حين الى **ولاء** فيعطي بذلك ركيزة معنوية للدولة.(115)

إنَّ الاقتران الاستراتيجي الذي يربط المؤسّسة الدينية بـ (النظام السياسي) تفرض عليها لعب دور مزدوج سياسي- ديني، وما يؤكّد ذلك توظيف العُلماء لكل اشكال مصادر المشروعية الدينية، لتعزيز استقرار السلطة السياسية ودفع الخصوم الداخليين او غيرهم، ومباركة القرارات والسياسات الصادرة عنها هذا، و قبول المؤسسة الدينية التحوّل إلى أداة تابعة -داعمة للنظام الحاكم مما حجم سلطتها على حساب قوة الدولة، وتعزيز سلطانها وتشديد قبضتها على ادارة الحكم.

فالملوك المتعاقبين على الحكم، قد يعرفون بأنّ تحجيم دور علماء الدين مشروطاً بتحوّل المملكة إلى **كيان مدني** حديث يستوجب حضوره لمتطلّبات الدولة المدنية الحديثة، وإنّهم أدركوا أيضاً بأنّ التحوّل قد يُفضي إلى قطيعة تامّة مع المؤسّسة الدينية، ربما يأخذ منحى مخاطر جديّة تؤثّر على استقرار الكيان السياسي، وذلك راجع إلى عدّة أسباب رئيسة، هي :(الجاج ، 2012 ، 202)

- القوة الراجحة والمؤيرة للعلماء في المجتمع السعودي و(النجدي) خاصة، حيث لايمكن للعائلة المالكة أن تُقدم على مجازفة غير معروفة العواقب، وتحتدم بالعلماء الذين قدموا شرعنة منذ البدء للدولة، كما أسبغوا عليها مقبولية دينية، ولربما كان في ظل غياب مصادر شرعية أخرى.

- إنّ العلماء يمثّلون دائماً تعويضاً استراتيجيّاً لدولة تفتقر إلى عمق وجهد وعمل شعبي خارج إقليم نجد، والنتيجة، فإنّ أيّة محاولة لإضعاف أوتحييد او اقصاء لدور العلماء خاصة في نجد، يعني تجريد المملكة من مصدر قوّة رئيسة ومشرعنة، وإفساح المجال أمام نشوء حركات تمرّد من داخل المجتمع النجدي، بالاضافة لتأسيس الدولة في ذاته كان على **مدّعى** دينيّاً وليس وطنيّاً .

أدركت العائلة الحاكمة بأنه لامناص ولا مخرج من الحفاظ على الإيديولوجية الدينية كمصدر مهم سياسيا وأمنيا يحفظ كيان هذه المملكة

وعلى هذه الأسباب، قد أدركت العائلة الحاكمة بأنه لامناص ولا مخرج من الحفاظ على الإيديولوجية الدينية كمصدر مهم سياسيا وأمنيا يحفظ كيان هذه المملكة، وان تضعف الأطراف الأخرى المنافسة لاستقرارها السياسي، وذلك عبر التفاعل بين الطرفين.

يمكن القول ان للدولة الغائية في الفكر السياسي الاسلامي قد لاتتعارض مع الدولة المدنية، وذلك لان أي دولة قد يتطلب منها ان تنطلق من ايديولوجية تنظم عمل الدولة وتحدد ووظائفها.

فالدولة على امتداد تاريخها والجيو سياسي وفي مختلف نماذجها تسعى لتحقيق وظائف معينة، وهذه الوظائف بغض النظر عن مضامينها قد تحددها عقائد وأيديولوجيات سياسية، لذلك نجد تباين واختلاف هذه الوظائف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف العقائد والأيديولوجيات، بحيث يمكن القول ثمة كليات عقائدية تحدد مضمون وأبعاد هذه الوظائف وتحكم حركتها سواء في الداخل أو الخارج.(سليمان ، 20017 ، 105)

ان الشرعية الايديولوجية التي يستند اليها النظام السياسي السعودي، نابعة من الرؤية الدينية الخاصة بتنظيم المجتمع، فَلَطالما قدّم النظام السعودي نفسه حامياً للعقيدة الاسلامية، ومساعداً على نشر الايمان في اجزاء اخرى من العالم، اذ يصاغ ادعاء الشرعية عادة بعبارات اسلامية عامة تؤدي فيها الاماكن المقدسة دور الرموز الاسلامية بمظاهرها المختلفة. (عبد المنعم ، 42).

ان الهيئة الدينية سعت الدولة إلى مأسّستها واعطائها الطابع الرسمي الحكومي عليها هي الهيئة المعروفة بـ(كبار العلماء)

ويمكن الاشارة الى ان الهيئة الدينية سعت الدولة إلى مأسّستها واعطائها الطابع الرسمي الحكومي عليها هي الهيئة المعروفة ب(كبار العلماء) فقد أنشأت عام 1971، والتي تضفي المقبولية وتبرّر سياسات الحكومة، وترتبط بها الكثير من الهيئات والرموز الدينية الموالية للنظام الحاكم، ومعرفة طبيعة عملها الديني المهم يبيّن دورها في دعم استقرار الوضع القائم في المملكة ،اذ تعد المسؤولة عن الإيدولوجية الدينية ومباركة القرارات الحكومة. وهناك ايضا من يفرق بين المؤسسة الرسمية من غير الرسمية، الا ان الجميع ينتمي للمؤسسة الدينية من موظفين يتقاضون رواتبهم الشهرية بالاضافة الى امتيازات قربهم من السلطة، تضم (17) عضواً من كبار المختصّين في الشريعة الإسلامية، تتولّى إبداء الرأي فيما يحال إليها من الملك أو الحكومة من مسائل، وتكوين رأي

مستند إلى الأدلّـة الشرعية، وتتألف من: مجلس هيئة كبار العلماء، والرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية، واللجنـة الدائمة للبحوث والإفتاء.(ملين ، 2013 ، 239).

ويعد التمكيم ثم إضفاء مزيد من الصفة الرسمية على نظام هيئة كبار العلماء، ففي عام (1999) سعت العائلة المالكة إلى تحديد عضويتها بأربع سنوات .(ايدام ، 112). أن هذا الإجراء أعطى الملك قوّة إضافية لأن تجديد عضوية هيئة كبار العلماء لا يمكن أن يتمَّ إلا بقرار ملكي (من يصدر بتعينه أمر ملكي، تنتهي خدمته بأمر ملكي). لذلك فإن المؤسسة الدينية قد يضيق أو يتّسع هامش نفوذها في التأثير أو الإفادة من قرارات الملك إنطلاقاً من إلتزامها بـأداء أدوارها ووظائفها الرسمية، لأنّ قرار عزلهم متوقّف على رضا النخب الحاكمة مما يجعلهم يتحوّلون إلى أدوات فاعلة في الجهاز الرسمي الذي يمثل بدوره مجالهم المُستثمر من أجل تمكين أنفسهم وتحقيق أمتيازاتهم.(الهراس ،2019، 110). وهذا يعني أن بقاء كبار العلماء في مناصبهم يعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق رضا النظام الحاكم فيما يراد منهم أنجازه في ظل وظائفهم الرسمية.

ويمكن وصف المؤسسة الدينية السعودية بأنها (مؤسسّة ناطقة – صامتة) بنفس الوقت، فهي تنطق بما يطلب منها في كثير من الاحيان وبتأدية دور المؤيّد لمخطّطاتها عبر تبنّيها مبدأ (البرغماتية) الذي يقوم على أسـاس تسخير قدرتها في التحليل والإجتهاد لخدمة مصالح الفئة الحاكمة، كما إنّها من زاوية أخرى صامتة أمام مواجهة الأمور المصيريّة لأنّ السلطة تمكنت في تعطيل إستقلالية المؤسسة الدينية وكسر إرادتها، وزجّها في هذا الدور التقليدي، ممّا أفقدها القدرة على التأثير الفعلي في القضايا السياسية (الرشيد ،2005 ، 105). إنّ المؤسسة الدينية أُجبرت بموجب

يمكن وصف المؤسسة الدينية السعودية بأنها (مؤسسّة ناطقة – صامتة) بنفس الوقت

الدور المرسوم لها أن تكون أداة بيد الحاكم يستخدمها كوسيلة إعلامية من أجل تمهيد الطريق للقبول بكل اداراته وسياساته، بإعتبارها تمثل صمّام الأمان الذي يحفظ الأمن ويوطّد شرعية الحاكم، ومن يعد ذلك تحقيق الاستقرار السياسي النسبي في المملكة العربية السعودية.

وفي العقد الثاني من هذا القرن الحادي والعشرين خاصة بعد تولي ولي العهد (محمد بن سلمان) قد ظهرت اتجاهات لم تكن من ذي قبل تركز على الاصلاح الديني، وما تملكه الدولة من تراث يجهاها قادرة بطريق المؤسسة الدينية والجانب السياسي للمملكة، فقد استخدم ولي العهد العاطفة الدينية، والهيئة للوقوف مع الحكومة. في المرة الاولى في الحرب مع الحوثيين في اليمن، والثانية في مبايعة ولي العهد الجديد، كذلك في الازمة مع دولة قطر. وهنا نلاحظ مرة اخرى عدم استقلالية هذه المؤسسة عن القرارات الرسمية باي شكل.(ناهي و فضل ، 2023 ، 139)

وفي العقد الثاني من هذا القرن الحادي والعشرين خاصة بعد تولي ولي العهد (محمد بن سلمان) قد ظهرت اتجاهات لم تكن من ذي قبل تركز على الاصلاح الديني

الخاتمة:

تتأتى بقاء أنظمة دول الخليج عامة ومنها المملكة العربية السعودية على دعم المؤسسة الدينية في أحد جوانبها، رغم التحولات والتغييرات التي طـرأت على بنائها السياسي والأجتماعي الأقتصادي، وعلى أتّباع استراتيجيات خاصة تمثلت بالجمع بين التقليدي والحديث، بمعنى الحفاظ على الرموز والتشكيلات والمصالح التقليدية في إطار القبلية والعشائرية والعلاقات مع المواليين ورجال الدين وهي القاعدة، ومن اعتماد الاقتصاد الريعي فهذه الاقترانات ما تزالت توفر ضمانات التأييد لهذه الانظمة خاصة في المملكة العربية السعودية، اذ يمكن القول، إنَّ الاقتران بين النظام الحاكم والمؤسسة الدينية يؤطّرها تحالف يبدو غير قابل للفكاك القريب وان بدى فيه

ضعف الهيئة فيه، مما يجعل التلاحم بينهما ضرورة ومصلحة مشتركة.

أنّ بقاء أحدهما متوقّف على بقاء الآخر، فالدعوة الدينية الوهّابية لا تستمر بدون غطاء سياسي يوفّر لها الحماية ويمدّها بمصادر القوة المادية والمعنوية من أجل الإنتشار والتوسّع في داخل وخارج المملكة، والدولة بالمقابل قد لايمكن أن تحقّق سيادتها بـدون غطاء ديني يمدّها بالمشروعية ويسوّغ لها سياستها في المجتمع في منظور القريب، وهذا يجعل خيار التمسّك بالدعوة الدينية خياراً استراتيجياً لأنّ تحقيق الاستقرار السياسي وضمان المصالح وفق رؤية العائلة المالكة يستوجب فعلاً ثنائياً دينياً – سياسياً، يقوم على أساس إستخدام حركة الدين لمصلحة حركة الدولة.

فحين شرعنت السلطة السياسية في المملكة نفسها بالدين، وهذا ما وضع الدولة خارج إطار ما تعرفه الدولة الحديثة، وإخضاعها إلى فئة معينة تستأثر بالسلطة دون غيرها بحجّة إنفرادها بهذا الحق الآلهي، كما وضعت السلطة السياسية (بإستخدام الدين) عوائق أمام أيَّ تحوّل ديمقراطي ممكن، من شأنه تهديد الاستقرار السياسي. فأذا امكن من خلال تسخير تعاليم الإسلام وفقاً للمبادىء الوهّابية في التسامح الديني مع الحاكم، بحيث لا يجوز بموجبها معارضته في شؤون الحكم، وتوظيفها بالوقت نفسه في تعزيز وجوده وترسيخ حاكميتهِ.

إذ برع الحاكم في تطويع المؤسسة الدينيّة عبر إستنطاق الشريعة (السلفية) في سائر أعماله ونشاطه من السياسي الى الإجتماعي فالإقتصادي، فقد يرى بأنّ هوية المجتمع الدينية الرمزية من الضروري أن يتمَّ التعايش معها بالقدر الذي يبقيه سيّداً ولا يسمح بسيادة غيره. وبالمقابل أدركت المؤسسة الدينية حاجة الحاكم إليها من خلال دعمه بالمزيد من الشرعية السياسية في كل السياسات والقرارات التي يُقدم عليها. وعلى الرغم من

محاولات التحديث للدولة، إلا أن المؤسسة الدينية لايزال تأثيرها في الحياة السياسية بصورة خاصةوايضا في إدارة شؤون المجتمع ما امكن ، فتكون بذلك من العوامل الداعمة لأستقرار البلاد، المؤسسة الدينية التي جاءت علاقاتها مع النظام السياسي في تأدية دور مزدوج ديني /سياسي، من خلال توظيف علمائها كمصادر المشروعية لتقوية مكانة النظام الحاكم، ومباركة القرارات والسياسات الصادرة عنه، وتسويغ توجهاته السياسية, لإحكام قبضته على المجتمع والدولة. وهذا ما يجعل اقتران المؤسسة الدينية (الدعوة الدينية) اقترانا أستراتيجياً مصيرياً أنطلاقاً من قاعدة مفادها: أن ضمان الأستقرار السياسي وتحقيق المصالح الفئوية وفق رؤية العائلة السعودية المالكة يستوجب فعلاً ثنائياً دينياً / سياسياً مضافا اليه العصبية القبلية.

قائمة المراجع والمصادر

- هادي ،احسان محمد ،(مفهوم الثقافة الياسية، سلسلة مفاهيم الاسس العلمية)، ط1،مصر، 2008.
- ايدام ، احمد صدام ،(الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والمستقبل (المملكة العربية السعودية انموذجاً) ، اطروحة دكتوراة ,غير منشورة كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.
- ناهي ، احمد عبد الله، فضيل, رواء خليل ،(البنية الاجتماعية وتأثيرها في اداء النظام السياسي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية 2005-)2021، ط1، دار امجد للنشر، المملكة الاردنية/ 2023.
- ملّي ،أحمد ، السلفية والسلطة (المملكة العربية السعودية انموذجا)، في: مجموعة باحثين، السلفية: (النشأة، المرتكزات، الهوية)، ط1، (معهد المعارف الحكمة، بيروت).
- كشيشيان ، جوزيف ،(السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية),ج1، ترجمة محمد بن عبد الله،ط1،بيروت,2013.

• روبنسون، جيفري ،(القصة من الداخل) (مترجم) لندن 1988.
• ابراهيم ،حسنين توفيق ، (الخليج في عام 2014/ 2015: التحديات والخيارات)، في كتاب: مجموعة باحثين، الخليج في عـام:2015/2014: الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل، مؤسسة المدينة للطباعة والنشر، مركز الخليج للابحاث، جدة – السعودية، 2015.
• هادي ،حسين عدنان ،(المؤسسة الدينية في السعودية بين الافول واعادة البناء، مجلة اتجاهات سياسية)،مجلد خامس، عد 15 كانون الاول 2021.
• هادي ،حسين ،(الملوك المتحمسون : (الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) مجلة اتجاهات العدد 172 ،2020,
• كوثراني ،خليل ، (الترفيه يهز المملكة، ال سعود – الوهابية من التزاوج الى المساكنة)، جريدة الاخبار اللبنانية، 1/ نيسان عدد (3142) ،2017.
• ماكيفر ، روبر ، (تكوين السلطة)، ترجمة حسن صعب، ط3، بيروت 1966.
• سـلمان ،سـعدي كريـم ،(وظائـف الدولـة.. دراسـة فـي الفكـر السياسـي العربـي الاسـلامي)، مجلـة العلـوم السياسـية، عـدد 35، السـنة 18، (تمـوز- كانـون الثانـي، 2007).
• الاسود ،صادق ، (علم الاجتماع السياسي)، أسسه وإبعاده، جامعة بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 199.
• الحاج ،عبد الله جمعة ، (الدولة الوطنية والاسلام في العالم العربي): نماذج مختارة، ط1، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012).
• هـادي ،عقيل ناصر ،(العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية, بغداد),2015.
• نيسان ،علي حسن ، (عملية صنع القرار السياسي الخارجي

في المملكة العربية السعودية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية ،1997).

• اليكس ،فاسيليب ، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر الى نهاية القرن العشرين، ترجمة عبدالله ناصر، بيروت 2002.

• فوكوياما ،فرانسيس ، (اصول النظام السياسي من عصر ما قبل الانسان الى الثورة الفرنسية)، ترجمة مجاب امام، مصر/ منتدى العقات العربية،ط1، 2016.

• كوثرانيي، خليل ،(الترفيهي يهز المملكة ال سعود والوهابية من التزاوج الى المساكنة)،جريدة الاخبار اللبنانية، 1نيسان عد3142.

• ملين ،محمد نبيل ، (علماء الاسلام: تاريخ وبنية المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرين)، ترجمة: محمد الحاج سالم وعادل بن عبد الله، ط2، (بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، 2013).

• الهراس ،مختار ، (القبلية والسلطة الدينية)، المؤسسة الجامعية للنشر،بيروت، 2019.

• الهراس مختار ، (القبيلة والسلطة)، بيروت لبنان، 2011.

• عبد المنعم ،مروة محمد ، (الثقافة السياسية والاستقرار السياسي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، مصر، 2021,

• الرشيد ،مضاوي ، (مأزق الإصلاح في السعودية: في القرن الحادي والعشرين)، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2005)

• الرشيد ،مضاوي ، (مساءلة الدولة السعودية، أصوات أسلامية من الجيل الجديد) د، ط1 بيروت: دار الساقي،2009.

• عبد المحسن ، مطر ، (دور مجلس الشورى بالمملكة العربية في رسم ومتابعة السياسات الداخلية والخارجية الواقع والتطلعات) ،جامعة نايف العربية 2021.

• الزيدي ،مفيد ، (تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر)، ط1، (عمان, دار اسامة للنشر، 2004).
• جلود ،ميثاق خير الله ، (صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية) ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد (12) ، (الموصل: مركز دراسات إقليمية ، 2008) .
• النظام الاساس للحكم (دستور المملكة العربية السعودية) (لعام 1992).
• اليكسي ،فاسيليف، تاريخ المملكة العربية السعودية: من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين، ط1، (بيروت: شركة المطبوعات ، 1995) .
• مكي ،يوسف ، في مجموعة باحثين، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية: دراسة حالة (الاردن-الجزائر- السعودية- السودان- سورية- العراق- الكويت - لبنان- مصر- المغرب- اليمن)، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2010).